



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/45/639
S/21882
16 October 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

الجمعية العامة

مجلس الأمن
السنة الخامسة والأربعون

الدورة الخامسة والأربعون
البند ١٥٣ من جدول الأعمال
العدوان العراقي واحتلاله المستمر للكويت
في انتهاك فاضح لميثاق الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، موجهة إلى
الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة المراقبة
الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة

لقد تلقت من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، التي تملك
صلاحيات الحكومة المؤقتة لفلسطين ومسؤولياتها ، تعليمات لكي أحيل إلى سعادتكم
مذكرة ، أعدها المدير العام لدائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط بمنظمة التحرير
الفلسطينية ، تتناول الخسائر المباشرة التي تكبدها الفلسطينيون نتيجة لازمة الخليج
(انظر المرفق) ، لتنظر فيها لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن
الحالة بين العراق والكويت .

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم باتخاذ الترتيبات اللازمة لتعميم نص هذه الرسالة
والمذكرة المرفقة بها ، بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق
مجلس الأمن .

(توقيع) د. ناصر القدوة
المراقب الدائم ، المناوب ،
عن فلسطين لدى الأمم المتحدة
القائم بالأعمال المؤقت

المرفق

الخسائر الاقتصادية المباشرة التي تكبدها

الفلسطينيون نتيجة لازمة الخليج

يراد بهذه المذكرة تحديد فئات الخسائر الاقتصادية المتكبدة ، أو التي يرجح إلى أبعد الحدود تكبدها ، من قِبَل الفلسطينيين نتيجة لازمة الخليج التي اندلعت في الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠ . وهذه الفئات مقسمة حسب الجمع السكاني أو "التكتل" السكاني الذي سيشعر أكثر من غيره بوقوع الخسائر . إلا أنه ينبغي القول في البداية إنه من العسير بمكان وضع تحديد كمي للخسائر الاقتصادية المتكبدة (أو الممكن تكبدها) ، نظرا لثلاثة أسباب على الأقل . أولها هو ندرة ما يتصل بموضوع المذكرة من معلومات معينة يمكن استخدامها في حساب الخسائر بدرجة موثوقة مرضية . ولمواجهة هذه المشكلة ، تتضمن المذكرة مزيجا مؤلفا من تحديد كمي يقيني (بعضه مستمد من الموجز الإحصائي السنوي الذي تصدره إسرائيل) ، ومعلومات أفادت بها وسائل الإعلام التي يعتد بها إلى حد كبير ، وتقديرات مستندة إلى مؤشرات لها ما يبررها .

والسبب الثاني هو أن الازمة مضت عليها الآن ، وقت الكتابة ، سبعة أسابيع ولم يمر بعد الوقت الكافي لتحديد البعض من آثارها الاقتصادية التي تصيب الفلسطينيين ، ناهيك عن الوقت الكافي لتقييم هذه الآثار تقييما سليما . والسبب الثالث الذي يجعل تقييم الخسائر أمرا جد عسير هو أن البعض من هذه الخسائر رأسمالي ("رسمال") بينما البعض الآخر عبارة عن خسائر في الدخل أو دخل ضائع ("تدفقات") ، والاثنان لا يمكن جمعهما . ورغم ذلك ، منشرع في محاولة لتقييم الخسائر ، مع التزام أقصى قدر ممكن من الدقة لدى تحديد فئات الخسائر ، ولدى تقديرها كميا عند إمكان تقديرها كذلك . ومتى تعذر تماما وضع تقدير كمي ، سنكتفي في هذه المذكرة بمجرد تعيين الفئة وتحديد سماتها .

والخسائر التي هي قيد البحث تتكبدتها أساسا ثلاثة جموع سكانية فلسطينية ، فضلا عن منظمة التحرير الفلسطينية . وسنحدد الآن خسائر كل من الجموع الثلاثة بحد ذاتها ، وسنحاول في النهاية وضع بيان مجمل يشملها جميعا .

١ - الغلسطينيون في الارض المحتلة

مما لا شك فيه أن معاناة هذا الجمع السكاني الفلسطيني هي الاشد قسوة ، لأنها تمثل إضافة جديدة إلى المعاناة الشاملة العامة التي تسبب فيها الاحتلال الإسرائيلي سنة ١٩٦٧ ، والقمع الحاصل منذ ذلك الحين ، الذي اتمصف بوحشيته وعشوائيته الشديديتين منذ نشوب الانتفاضة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ . ونكتفي بأن نضيف إلى ذلك بصورة إجمالية أن هذا الجمع السكاني المشار إليه قد جرب الآن كل ما يتصور من أشكال المشقة ، ومن ثم لا يلزم أن نشير على وجه التحديد إلى الجوانب السياسية والاقتصادية والعمرانية والنفسية والثقافية المترتبة على نزع الحيازة وإلى الشدائد التي حلت بالجماعات والأفراد على حد سواء ، وبالجمع السكاني ككل . وإذا نظرنا إلى الشدائد الاقتصادية النابعة على وجه التحديد من اندلاع أزمة الخليج ، أمكننا أن نحدد الفئات التالية :

(أ) الانخفاض الحادث بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا في قيمة الدينار الاردني (وهو العملة التي يعول عليها أكثر من غيرها ويشيع استعمالها في الأرض المحتلة) ، من حيث قابليته للتحويل إزاء دولار الولايات المتحدة ، وفي قدرته الشرائية . وثمة تقدير موثوق به يفيد أن سعر النفط ومشتقاته قد زاد بما يربو كثيرا على ٤٠ في المائة في الأرض المحتلة ، إلا أنه نظرا لأن الطاقة تشكل نسبة صغيرة إلى حد ما من الاستهلاك ومدخلات الإنتاج على الصعيد المحلي لم يزد مستوى أسعار الاستهلاك عموما إلا بنسبة ١٥ في المائة حتى الآن . ومن المؤكد أن شدة أثر العوامل المذكورة أعلاه مباشرة متزداد حالما يشعر الناس بما فيه الكفاية بالتباطؤ العام في النشاط الاقتصادي (بسبب القلق الشديد الناجم عن "جو الحرب" في المنطقة وما ينتج عنه من انخفاض حاد في التحويلات المالية المرسله إلى الأرض المحتلة) .

(ب) التوقف التام الذي أصاب تدفق التحويلات المرسله إلى مكان الأرض المحتلة من أقاربهم في الكويت . ويبلغ عدد الفلسطينيين في ذلك البلد نحو ٤٠٠ ٠٠٠ نسمة ، ومن بينهم قوة عاملة قوامها نحو ١٥٠ ٠٠٠ نسمة . (وسمائي تقدير حجم التحويلات في نهاية الفقرة التالية) .

(ج) الانخفاض الحاد ، بمعدل النصف على الأقل ، في التحويلات الآتية من الفلسطينيين العاملين في بلدان الخليج الأخرى المصدرة للنفط . وهذا الجمع السكاني قوامه نحو ٢٥٠ ٠٠٠ نسمة ، ويضم قوة عاملة قوامها نحو ٧٥ ٠٠٠ نسمة . وفي كل من الكويت وبلدان الخليج الأخرى ، يوجد سببان لتوقف التحويلات وانخفاضها ، على

التوالي ، هما احتلال الكويت والخوف من الحرب في المنطقة ككل . وأدى ذلك إلى انخفاض حاد جدا في النشاط الاقتصادي ، لاسيما في الكويت ، بحيث تبدو الاحتمالات الاقتصادية المتعلقة بالمستقبل العاجل جد كئيبة . ومن المنطقي أن نتوقع للتحويلات الآتية من الفلسطينيين العاملين في الخارج (بوصفها "صافي مدفوعات عوامل الإنتاج بالخارج") ، وهي التي وصل حجمها الإجمالي في سنة ١٩٨٧ إلى ٨٠٨ ملايين دولار - من بينها نحو ١٠٠ مليون دولار درها العمل في الاقتصاد الإسرائيلي ، والباقي عبارة عن ٧٠٨ ملايين دولار معظمها آت من الخليج - ألا تزيد عن ١٤٢ مليون دولار سنويا . (ونقدر التحويلات الآتية من الفلسطينيين في الكويت ب ٦٠ في المائة من المجموع ، أو نحو ٤٢٥ مليون دولار ، وسوف يبلغ نصف التحويلات الآتية من بلدان الخليج الأخرى ١٤٢ مليون دولار) . وهكذا ، سوف تصل الخسارة التي تتكبدها الأرض المحتلة من انخفاض التحويلات الآتية من الخليج وحده إلى ٥٦٧ مليون دولار سنويا . ولكن هذا ليس كل شيء . فالمبلغ الأخير ، على الرغم من ضخامته إذا ما قورن بحجم اقتصاد الأرض المحتلة ، لابد أن تكمله تدفقات الدخل الضائعة نتيجة لانخفاض الذي سيأتي لاحقا ، في الاستهلاك (بفعل "مضاعف" الدخل) ، وكذا في الاستثمار الذي تتجه إليه عادة غالبية التحويلات ، حسبما تبين الإحصاءات الرسمية (بفعل "معجل" الاستثمار) . وفي غياب المعونة التعويضية ذات الطابع الجوهري ، سيسقط الاقتصاد في حركة حلزونية تنازلية .

(د) عودة ما يقارب الـ ٣٠٠ ٠٠٠ فلسطيني ، معظمهم عاد من الكويت . ويقدر أن نصف هؤلاء ذهب إلى الأرض المحتلة ، وأن النصف الآخر قد ذهب معظمه إلى الأردن ، مع ذهب البعض إلى سوريا ولبنان أيضا . وسيؤدي وجود العائدين البالغين من العمل إلى أمر واحد لا غير ، هو موالة تضخم مستوى البطالة المرتفع كل الارتفاع في الأرض المحتلة . (في عام ١٩٨٧ ، لم تشكل القوى العاملة الفلسطينية المستخدمة فعليا في الاقتصاد الفلسطيني وفي الاقتصاد الإسرائيلي سوى ٦٦ في المائة من عرض العمل ، حتى إذا حددنا هذا العرض بما لا يزيد عن ٢٥ في المائة من السكان في تلك السنة . وهكذا ، فإن البطالة - التي تتجاوز اليوم بالتأكيد ٣٤ في المائة من عرض العمل ، بفعل التضاؤل الشديد في النشاط الاقتصادي ، نظرا إلى قيود الانتفاضة - ستقترب من نسبة الـ ٤٠ في المائة متى أضيفت قوة العمل العائدة إلى المتعطلين فعلا في الأرض المحتلة . ومرة أخرى ، فإنه في غيبة التمويل التعويضي اللازم لتعزيز الاقتصاد ، بالتوسع في الاستثمار والاستهلاك ، سيكون الأمر أصعب من قبل فيما يتعلق بتهيئة فرص عمل جديدة . ومن المرجح إلى حد بعيد أن تتعاضد مشكلة البطالة إذا ما استمر الخوف من اندلاع الحرب وترك المزيد من الفلسطينيين بلدان الخليج .

(هـ) بدء الشعور بازدياد شدة التدابير الإسرائيلية المراد بها الحد من صادرات الأرض المحتلة المتجهة عبر الأردن . والحجة التي تتعلل بها إسرائيل لذلك هي أن بعض هذه الصادرات موجه إلى العراق ، الذي تسري هذه الجزاءات الاقتصادية المفروضة من قِبَل مجلس الأمن . وهكذا تصبح إسرائيل ، ولو مرة واحدة ، مدافعة عن الشرعية الدولية وتطبيق قرارات الأمم المتحدة ! وقد وصلت قيمة صادرات الأرض المحتلة المتجهة إلى الأردن في ١٩٨٧ إلى ٤٩ مليون دولار . ويُفترض هنا أن ٦٠ في المائة من الصادرات سيصبح اليوم صادرات إلى الأردن فعلا ، وأن قسما صغيرا فقط من الباقي سيتجه إلى العراق . وربما لن تتجاوز الخسائر المتكبدة ٥ ملايين دولار ، بافتراض عدم العثور على بدائل للسوق العراقية . ولكن الأدهى فيما يتعلق بالفرص الضائعة فيما يتعلق بتصدير منتجات الأرض المحتلة هو أن الأردن نفسه ، الذي يعاني معاناة قاسية في حالته الراهنة بفعل عواقب الأزمة الناشئة في الخليج ، سيخفض وارداته من الأرض المحتلة تخفيضا شديدا . والواقع أن الأردن يتعرض فعلا لشدة اقتصادية ، حسبما سنبين فيما بعد عندما تسنح الفرصة . ومن الممكن أن تتجاوز الخسائر الإجمالية التي تتكبدها الأرض المحتلة في مجال التصدير ما بين ٤٠ و ٤٥ مليون دولار سنويا ، بافتراض أن الصادرات في سنة ١٩٩٠ ستضارع تقريبا ما صدر في سنة ١٩٨٧ .

(و) والغئة الأخيرة من فئة الخسائر التي سنحددها هنا ، هي تمام وقف المساعدات المالية من الحكومة الكويتية والرابطات الخاصة الكويتية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، وهي مساعدات للبرامج والمشاريع الخيرية والتعليمية والصحية والاقتصادية في الأرض المحتلة . وقد حدث فعلا أن أعلن مستشفى كبير في الضفة الغربية ، هو مستشفى المقاصد ، أنه سيتعين عليه إغلاق أبوابه بنهاية أيلول/سبتمبر ما لم يتلق معونة مالية تمكنه من مواصلة أعماله . وكان إجمالي المساعدات الآتية من المصادر الكويتية والمصادر العربية الكائنة في الكويت لا يقل عن ٧٠ مليون دولار سنويا على مدى السنتين الماضيتين أو السنوات الثلاث الماضية . وبالإضافة إلى ذلك ، كانت هناك مساعدات مماثلة تأتي من بلدان الخليج الأخرى ، بحجم أكبر كثيرا . وتذهب التقديرات الواقعية إلى تقدير حجم تلك المساعدات بنحو ١٢٠ مليون دولار سنويا . وفي ظل الظروف الراهنة ، لا يمكن منطقيا توقُّع أكثر من ٥٠ مليون دولار ، سيأتي معظمها من المملكة العربية السعودية .

٢ - الجموع السكانية الفلسطينية في بلدان الخليج النفطية

وجميع الفئات التي تم تحديدها حتى الآن تمثل فقدان الأرض المحتلة للايرادات نتيجة لازمة الخليج . وهذا الفرع من المذكرة يتناول الخسائر الكبيرة في كل من الايرادات والاصول الرأسمالية ، وهو ما تبينه النقاط التالية . بيد أنه نادرا ما توجد أي إمكانية لتحديد كمية تدفقات الايرادات أو الرسمال السهمي المعنية ، إلا بالاستناد إلى بعض الافتراضات المتمثلة بالاييرادات التي يمكن التدليل عليها دون اثباتها .

(١) حسبما سبقت الإشارة إليه ، غادر الكويت منذ احتلالها قرابة ٢٠ ٠٠٠ فلسطيني من المقيمين فيها . وحدث ذلك أساسا بسبب وجود شعور بانعدام الأمن . وسواء أكان لهذا الشعور ما يبرره أم لا ، فقد تسبب في فقدانهم لايراداتهم من أي مصدر كانت تأتي منه . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن ذلك يهدد الاصول المنقولة وغير المنقولة التي خلفوها وراءهم لتضمحل قيمتها بسبب الاهمال أو الضرر المادي ، والاستيلاء بدون مبرر وحدث انخفاض في القيمة من جرّاء التخفيض الرسمي لسعر الصرف بين الدينار الكويتي والدينار العراقي لمالح الدينار العراقي ، عن طريق المساواة بينهما ، في حين أن الدينار الكويتي كان يساوي نحو ثلاثة دنانير عراقية بسعر الصرف السائد في السوق الحرة . (وتشمل الاصول المتخلفة حسابات مصرفية دائنة وممتلكات شخصية من كل الانواع ، بالإضافة إلى الاصول التجارية) .

(ب) أما انخفاض قيمة الاصول التي يملكها الفلسطينيون الذين ظلوا في الكويت (وعدهم نحو ٣٧٠ ٠٠٠ نسمة) ، فهو هائل ، سواء بسبب الانخفاض الحاد في النشاط الاقتصادي العام أو التخفيض الحادث بموجب مرسوم تشريعي ، في قيمة الدينار الكويتي التي كانت تحدد قيمة الاصول . ومما يتسم أيضا بأهمية كبرى بالنسبة إليهم قيام السلطات العراقية بالاستيلاء على موجودات المصارف من العملات (سواء بالدينار الكويتي أو العملات الأجنبية) والاوراق المالية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الفلسطينيين قيد البحث ، شأنهم في ذلك شأن المواطنين الكويتيين وغيرهم من المغتربين غير الكويتيين في الكويت ، يتكبدون خسائر هائلة في الايرادات نتيجة هبوط النشاط الاقتصادي إلى الحد الأدنى الذي تقتضيه احتياجات البقاء . وقد تعرضت جاليات المغتربين لأذى شديد ، نظرا لأن أفرادها يواجهون ورطة من ثلاث شعب ، تتمثل فيما يلي : البقاء في البلد بإيرادات ضئيلة جدا إن كانت هناك إيرادات ؛ أو المفارقة وبالتالي تعريض ممتلكاتهم للمفارقة والاهمال وفقدان القيمة (بالإضافة إلى فقدان حساباتهم المصرفية) ؛ أو تصفية بعض أصولهم لتغطية مصروفات المعيشة في سوق راكدة

إلى حد بعيد بالنسبة للأصول التجارية والممتلكات الشخصية التي من قبيل السيارات والمجوهرات وما إليها .

(ج) وسنحاول الآن إجراء تقدير متحفظ جدا للإيرادات التي يتوقع فقدانها على أساس سنوي ، إذا ظلت الازمة عند مستواها الراهن لمدة سنة كاملة . ومع افتراض وجود قوة عاملة فلسطينية في الكويت قوامها ١٥٠ ٠٠٠ نسمة ، ويبلغ متوسط دخل الفرد من هذه القوة ٥ ٠٠٠ دولار سنويا -- وهو تقدير متحفظ جدا بالفعل -- وحدث انخفاض قدره ٦٠ في المائة من دخل الفرد من جميع القطاعات ، فإن الإيرادات المفقودة في سنة واحدة ستبلغ ٤٥٠ مليون دولار . وإذا ما أجري الحساب نفسه بالنسبة للقوة العاملة في بلدان الخليج الأخرى البالغ تعدادها نحو ٧٥ ٠٠٠ نسمة ، لكن مع افتراض أن خسارة الإيرادات بسبب تواني النشاط الاقتصادي تحت وطأة الازمة قد تبلغ ٢٠ في المائة بالنسبة للقوة العاملة بأسرها ، فإن مجموع الخسارة سيبلغ ٧٥ مليون دولار سنويا .

٢ - الفلسطينيون/الأردنيون في الأردن

لا يتيح هذا الفرع من المذكرة إجراء أي تحديد كمي من أي نوع . وبالتالي ، فإن فئات الخسائر الفلسطينية ستحدد أدناه من الناحية النوعية .

(أ) سيعاني الفلسطينيون الحاملون للجنسية الأردنية المقيمون في الأردن ، شأنهم في ذلك شأن الأردنيين الذين هم أصلا من شرق الأردن ، من الانكماش الحاد في النشاط الاقتصادي نتيجة لازمة الخليج والحظر المفروض من مجلس الأمن على العراق . وتعزى جسامه المحنة إلى أن الاقتصاد الأردني اعتمد اعتمادا شديدا على نظيره العراقي قبل الازمة ، وقد تولد معظم النشاط الاقتصادي الأردني بفضل صلته الوثيقة بالاقتصاد العراقي .

(ب) نتيجة للانكماش الذي أشار إليه أعلاه ، وتكثيف المشكلة التي تواجهه الأردن فيما يتعلق بندرة العملات الأجنبية القابلة للتحويل ، فقد هبطت قيمة الدينار الأردني مؤخرا بنسبة ٢٠ في المائة مقابل دولار الولايات المتحدة . وهناك خطر كبير يتمثل في احتمال زيادة انخفاض قيمته ، مما يبرز ضعف القوة الشرائية للعملة الوطنية .

(ج) من المفهوم أن انكماش النشاط الاقتصادي وما نشأ عنه من انخفاض في عائدات الحكومة قد اضطررا الحكومة إلى اتباع سياسة تقوم على التقشف الشديد مما أدى

إلى حدوث انخفاض في الاستهلاك العام وتضييق نطاق الخدمة المدنية ، فضلا عن تجميد الاستثمارات العامة الجديدة إلا في حالة المشاريع التي بدأت فعلا .

(د) يسود جو من القلق في ظل المخاوف المقبضة الناشئة بفعل احتمال نشوب الحرب . ويضاعف هذا أيضا من التوقعات الكثيفة فيما يتعلق بالأعمال التجارية وما يترتب على ذلك من قيام الأوساط التجارية بما يقارب تجميد أية استثمارات جديدة ، ومن تعميق لمشكلة البطالة . وأدت عودة الآلاف من الأردنيين والفلسطينيين/ الأردنيين من الكويت إلى تفاقم هذه المشكلة . ولا أمل في أي إصلاح في هذا السياق دون تقديم مساعدة اقتصادية كبيرة لتعويض البلد عما لحق به من خسائر نتيجة لقطع معاملاته الاقتصادية مع العراق عندما فُرضت الجزاءات الاقتصادية على ذلك البلد . وستؤدي هذه المساعدة إلى تنشيط الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات الجديدة وتهيئة فرص عمل جديدة .

٤ - منظمة التحرير الفلسطينية

كان لمنظمة التحرير الفلسطينية نفسها ، أيضا ، نصيبها من الضائقة الاقتصادية نتيجة للارزمة في الخليج . ويمكن التأكد من ذلك في الغنئين التاليتين .

(١) التوقف التام عن دفع الفلسطينيين المقيمين في الكويت "تبرع التحرير" الذي تبلغ نسبته ٥ في المائة من دخل العاملين الفلسطينيين . وتمثل العائدات المستمدة من هذا التبرع إلى مبلغ ٣٧,٥ مليون دولار على أساس إجمالي دخل الفلسطينيين في الكويت ، الوارد في الفرع ٢ (ج) . وبتطبيق هذا الحساب على دخول الفلسطينيين العاملين في بلدان الخليج الأخرى ، نصل إلى ما يقدر بمبلغ ٢٥ مليون دولار . وبذلك ، فإن إجمالي الخسارة في إطار هذه الفئة سيبلغ ٦٣,٥ مليون دولار .

(ب) أما الفئة الثانية ، فتتعلق بوقف المساهمات التي كانت تقدم سابقا إلى منظمة التحرير الفلسطينية من الحكومة الكويتية ومن الكثير من الرابطات والتجمعات الخاصة الكويتية دعما للبرامج التعليمية والثقافية والتربوية والمحبة والغوشية التي تظطلع بها منظمة التحرير الفلسطينية . ودرجت العادة على توجيه معظم هذا الدعم المالي إلى عشرات المؤسسات في الأرض المحتلة . ورغم أن الحالة السياسية والاقتصادية في بلدان الخليج الأخرى لم تصب بمثل ما تعرضت له الحالة في الكويت ، يُتوقع أن تستمر المساهمات الرسمية والخاصة من هذه البلدان ولكن على أساس مخفض بشكل ملحوظ .

٥ - موجز

في هذا الموجز لا تؤخذ في الحسبان سوى الخسائر المتعلقة بالتحويلات والدخول ، ولكنه لا يتضمن الخسائر الهائلة في رأس المال (المادي والنقدي) ، والمتعلقات الشخصية ، وزيادة البطالة ، والخسائر والشدائد الأخرى التي لا تتوفر عنها معلومات كمية . وفلا عن ذلك ، فهو يشمل التقديرات الموضوعة على أساس سنة واحدة ، بافتراض عدم حدوث تدهور أشد في الحالة الاقتصادية فيما يتعلق بمختلف الفئات التي جرى تناولها . وأخيرا ، فإنه لا يشمل إنهاء الخدمة أو مدفوعات المعاشات التقاعدية المستحقة للعمال الفلسطينيين في القطاع الخاص وفي الخدمة الحكومية في الكويت ، في حالة عدم تمكنهم من استعادة وظائفهم مع الحقوق المالية المتعلقة بها .

وفيما يلي موجز للدخول والتحويلات المفقودة :

بملايين الدولارات			
٥٦٧		تحويلات	في إطار الفرع ١ أعلاه :
٤٠		صادرات (مبلغ تقريبي)	
٧٠		معونة كويتية	
٧٤٧	٧٠	معونات من بلدان خليجية أخرى	
٤٣٥		دخول من الكويت	في إطار الفرع ٢ أعلاه :
٥٠٠	٧٥	دخول من بلدان خليجية أخرى	
٣٧,٥		تبرعات الفلسطينيين من الكويت	في إطار الفرع ٤ أعلاه :
		تبرعات الفلسطينيين من بلدان	
٦٣,٥	٢٥	خليجية أخرى	
١ ٣٠٩,٥		المجموع	

وعلى الأرجح ، فإن الخسائر المتكبدة في رأس المال تفوق كثيرا الخسائر المتكبدة في الدخل والتحويلات التي جرى إيجازها أعلاه .

٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠

(توقيع) أبو علي

المدير العام

إدارة الشؤون الاقتصادية والتخطيط

منظمة التحرير الفلسطينية